رأس المال البشري ونظرية الدفعة القوية في معالجة الواقع الاقتصادي في العراق

أ.د. محسن حسن المعموري
كلية بلاد الرافدين الجامعة
muhsinhasanalwan48@gmail.com

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2021.S.50

تأريخ استلام البحث 2021/5/16 **تأريخ قبول النشر 2021/7/26**

المستخلص

تضمن البحث نظرة حديثة عن الاقتصاد العراقي خصوصاً بعد التغير الذي حدث بعدعام 2003، إذ تم التطرق إلى مشكلة المديونية العراقية، والمشاكل الأخرى التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية، ومفهوم رأس المال البشري، وكيفية تخطيطه، ومسألة النمو الاقتصادي، وتأثير الدفعة القوية Big Push في النهوض الاقتصادي وتقديم مثالين عن آلية عمل الدفعة القوية.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، نظرية الدفعة القوية Big push، المديونية العراقية، الصناعة الاستخراجية، الصناعة التحويلية، العرض والطلب، الإنتاج، نموذج النمو الاقتصادي.

مجلة اقتصاديات الأعمال
العدد (خاص- ج2) أيلول / 2021
الصفحات: 415-435

Human capital and strong push theory in treatment the economic reality in Iraq

Abstract

The research included a modern view of the Iraqi economy, especially after the change that occurred after the year 2003, where the Iraqi debt problem, other problems that the economic sectors suffer from, the concept of human capital, how it is planned, the issue of economic growth, and the impact of the strong impulse were addressed. Big Push in economic advancement and providing two examples of how a push might work.

الفصل الأول:

المقدمة:

إن جميع دول العالم تستمر بجهودها باتجاه تحقيق نمو اقتصادي فاعل من أجل رفاهية شعوبها كمحاولة منها للقضاء على نسب الفقر والمرض والجهل. إن واقع العراق خصوصاً في الآونة الأخيرة (بعد 2013)، إذ الهبوط الكبير في المؤشرات الاقتصادية وزيادة نسبة الفقر ونسبة الأمية، مما يعني التراجع في تطور رأس المال البشري وتخلف القطاعات الاقتصادية لكون لا يزال اقتصادنا ريعي يعتمد على سلعة النفط بنسبة تتجاوز (95%) حسب العديد من المؤشرات الذي أصلاً يعتمد في ما يدر من أموال على سياسة البورصة النفطية وأسعارها غير المستقرة وحدود إنتاجها وفق النسب المقررة لإنتاج الدول. والموجع بالموضوع اعتماد ميزانية البلد فقط على أسعار النفط وعوائدنا منه. ومن المعلوم إن تراكم هذه المشاكل جاءت نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي والأمني والنزاعات الطائفية التي خلقت بيئة طاردة لأي تطور سواء بشرياً أو تنموياً في القطاعات الأخرى.

مشكلة البحث:

أمام سعي الدولة محاولة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحاجة الكبيرة لها كممول للتنمية الاقتصادية، يبرز أمامنا الإشكال الرئيسي الآتي: ما هي آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في العراق؟ وهل ممكن استخدام نظرية (الدفعة القويةBig Bush) في معالجة الوضع الاقتصادي في العراق. إن هذه الإشكالية الرئيسية تقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي سوف نحاول الإجابة عنها من خلال هذا البحث وهي:

1. هل إن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق يشجع على قدوم المستثمرين الأجانب؟ وكيف تتطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية مقارنة مع الاستثمارات الوطنية في العراق؟
2. هل إن نظرة الدفعة القوية ممكنة في ظل ظروف العراق من معالجة الوضع الاقتصادي فيه؟

فرضيات البحث:

1. تحسن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق باستخدام علمي لرأس المال البشري في مختلف القطاعات الاقتصادية.
2. هناك علاقة طويلة الآجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق.
3. هناك آثار ايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق.
4. أن تتسم برامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة "Big Push" حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستخدام الأمثل للطاقات البشرية في العراق، يستطيع أن يحدث تغييراً جذرياً على واقع التنمية الاقتصادية في الاقتصاد العراقي وذلك من خلال تخفيف عبء الدولة و توفير فرص عمل تساهم في تخفيف مستويات البطالة وتخفيض مستوى الفقر ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي عن طريق أسلوب (الدفعة القوية) أو يسميها البعض (الدفعة لكبيرة) محاولة في الأقل مواكبة بعض من دول العالم في ظل العولمة. فإن استطعنا الوصول إلى نتائج مناسبة واقتراح التوصيات المناسبة بخصوص موضوع

البحث، فقد نتمكن من المساهمة في بيان أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مادياً أو بشرياً) على التنمية الاقتصادية وبالتالي المساهمة المتواضعة في تدعيم الاقتصاد بصفة خاصة.

حدود البحث:

غير محدد، إذ البحث عن مخرج مستقبلي لمشكلة التدهور الاقتصادي في العراق.

أهداف البحث:

1. دراسة المناخ الاستثماري السائد في العراق وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم القطاعات الاقتصادية الجاذبة له.
2. قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في العراق، من خلال بناء نماذج انحدار للاستثمار الأجنبي المباشر بعدِّه متغيراً مستقلاً، على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشر رأس المال البشري بعدِّها متغيرات تابعة، ثم دراسة العلاقة السببية طويلة الأجل بينها.
3. استخدام أسلوب الدفعة القوية من خلال تدفق الاستثمارات في معالجة مشاكل الاقتصاد العراقي.
4. تقديم المقترحات والتوصيات التي تمكن الحكومة العراقية من تهيئة الظروف وتوفير المناخ الاستثماري الموائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

منهج البحث:

تم الاعتماد على بعض النظريات الحديثة لمحاولة الوصول إلى نقاط عملية والاستناد على بعض الأرقام كمحاولة لإلقاء الضوء على الواقع الاقتصادي ومنه محاولة ايجاد الحلول والمعالجة. وتم الاستعانة بمعادلة النمو الاقتصادي المحدثة لربط المورد البشري مع المورد المالي في التنمية الاقتصادية الداخلية.

دوافع اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار هذا الموضوع في وفرة الأبحاث والدراسات المختلفة حول الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن في المقابل ندرة الأبحاث المتعلقة بقياس آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة على التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة (نظراً لصعوبة قياس التنمية الاقتصادية من جهة وعدم توفر الإحصائيات والبيانات بدقة حول مؤشرات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى)، فضلاً عن الخوض بالربط بين الاستثمار البشري ونظرية (الدفعة القوية Big Bush)، مما جعلنا نفكر في المساهمة بدراسة وقياس هذه الآثار المحتملة على الاقتصاد العراقي، من خلال الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية المتوفرة.

الدراسات السابقة:

سنحاول إلقاء الضوء على بعض الدراسات المتعلقة بالموضوع وفيما يأتي أهم ما جاء ببعض تلك الدراسات:

1. دراسة Albdin Zeine (1994):

استهدفت الدراسة التحري عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في (42) دولة في منظمة المؤتمر الإسلامي في التنمية الاقتصادية، ووجدت الدراسة إن متوسط معدل النمو السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول كان قرابة (24%) خلال الفترة (1982-1992) وإن تسع دول من أصل (42) جذبت (89%) من هذه التدفقات ولم تستطع الدول المنظمة الأقل نمواً جذب

أكثر من (6%) من التدفقات الاستثمارية الأجنبية، وبينت الدراسة فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية إن هناك تركزاً شديداً في قطاع الخدمات، ومع ذلك هناك نسبة كبيرة توزعت على القطاع الزراعي في باكستان ونيجيريا، وتوصلت إلى أنه رغم الدور المهم لهذه الاستثمارات، إلا أن أكثر الدول النامية حاجة إليها هي أقلها جذباً لذلك النوع من الاستثمار، ذلك إن المستثمرين الأجانب يبحثون بالدرجة الأولى عن فرص استثمارية مربحة وآمنة، ولهذا تجدهم ينجذبون إلى البلدان التي توفر تلك المتطلبات، ولسوء الحظ فإن تلك الفرص لا تتوافر في أغلب الدول النامية في منظمة المؤتمر الإسلامي.

2. دراسة الزعبي (1995):

هذه الدراسة كانت حول الاستثمار الحكومي في الأردن وأثره التنموي خلال الفترة (1976-1991)، إذ ركزت الدراسة على دور الاستثمار الحكومي في عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم درست طبيعة الاستثمار في الأردن ودور كل من القطاعين العام والخاص فيه، وقد أظهرت نتائج الدراسة إن عبء المديونية الخارجية الذي يعد من أهم مصادر تمويل الاستثمار قد يستخدم نحو الاستثمارات التي قد لا تنفذ بطريقة تضمن سداد هذه الديون، كما أنتهت الدراسة إلى أن الاستثمارات الحكومية لا تعتمد على الناتج المحلي الإجمالي بقدر اعتمادها على مصادر خارجية.

3. دراسة Khatib-Al & Mishal (2006):

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار العلاقة بين النمو الاقتصادي وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في سبع دول عربية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا (Countries Mena) باستخدام أحدث البيانات الإحصائية لهذه الدول، للتحقق من إمكانية وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، وبعض المتغيرات الأخرى في الدول المستقبلة للاستثمارات من خلال استخدام ثلاثة أنماط من النماذج الإحصائية لتقدير النتائج، وأشارت الدراسة إلى أن هناك العديد من الدول قيد الدراسة التي عملت على معالجة الهياكل الضريبية من خلال الإعفاءات الضريبية المباشرة: مثل تخفيض الرسوم على صادرات الأسواق والمناطق الحرة، وتناولت الدراسة مجموعة من المتغيرات المستقلة مثل الإنتاج الكلي، الاستثمار الرأسمالي والاستثمار الرأسمالي الأجنبي وحجم سوق العمل والإنفاق الحكومي وتدفق الصادرات. وأظهرت نتائج الدارسة بأنها لم تدعم الفرضية القائلة بوجود علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن هناك دلائل لوجود علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين الاستثمار المحلي، كما دعمت النتائج الأثر المهيمن للإنفاق الحكومي والصادرات في التأثير على النمو الاقتصادي.

4. دراسة النمو غير المتوازن (للاقتصادي بلور هيرشمان blur hershman):

فقد بلور هيرشمان معالمها بعدما انتقد أقطاب النُّمو والنُّمو المتوازن، وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق استراتيجية النُّمو غير المتوازن هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم؛ ذلك لأن الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية الرائدة هو الذي يقود استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها؛ إذ ينتقل النُّمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وذلك لخلقه الوفورات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفورات ومزايا (أرباح المنظمين، والأرباح الاجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد، وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات، وليس كلها، وهو ما حدث في الولايات المتحدة أو اليابان، إذ أنه لا يوجد أي بلد قادر

على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات، يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي، أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة؛ إذ يخلق أحدها وفرات خارجية، بينما يستفيد منها الآخر، وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص، وهذا العمل من شأنه أن يخلق عدم التوازن الاقتصادي الذي يعد القوة الدافعة للنمو، وهو يحدث في مستويين، إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه، مع اشتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلاً يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما يؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة (https://www.alukah.net/culture/0/82943/#ixzz6eJZMpma3).

5. دراسة Dewan (2012):

هدفت إلى دراسة إلى المدى الطويل بين الانفاق العام على قطاع التعليم والنمو الاقتصادي في بنغلاديش للفترة (1995-2009)، ودلت النتائج على أن الانفاق العام في التعليم له تأثير ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ومن خلال استخدام تقنية لتكامل المشترك لوحظ بان الزيادة بـ(1%) في الانفاق العام في التعليم يساهم بزيادة (0.34%) في الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المدى الطويل وتوصي الدراسة بضرورة زيادة الإنفاق العام على التعليم وتحسين جودة التعليم من أجل زيادة أداء اقتصاد بنغلاديش.

الفصل الثاني: نظرة محدثة حول مشاكل الاقتصاد العراقي:

بدأ الاقتصاد العراقي بالاضمحلال ببدء الحرب العراقية - الإيرانية في عام 1980. وتعرّض لمشاكل وانتكاسات مختلفة تمكن من اجتياز بعضها، في حين ما زال يعاني من بعضها الآخر. بعض هذه المشاكل سبّبه دمار الحروب والحصار الاقتصادي، وبعضها الآخر نتج عن السياسات الاقتصادية الخاطئة التي انتهجتها الحكومة العراقية، تلك السياسات اتسمت بعدم فهم وتوطيد علاقة الاقتصاد العراقي باقتصاد الدول المجاورة ودول العالم، هذا فضلاً عن إهمال التنمية الاقتصادية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي إلى وقتنا الحاضر. ولكن يظهر التطلع إلى خريطة البلاد الاقتصادية إنها مازالت تحت مرتسم عزلة الريع النفطي وانكماشه عن مفاصل النشاط الاقتصادي الكلي واحتمال استمرار هذا الانحدار لأكثر من عام أو لسنوات.

كما أدى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 إلى ارتفاع حاد في معدّلات البطالة قدّرت بـ(50% إلى 60%)، إذ قادت هذه البطالة وما سببته من إحباط عند المواطنين إلى الهجرة، وساعدت في ازدياد العنف.

وقد انخفضت البطالة إلى معدل بين (20% و30%) في عام 2009 بعد أن حقق الاقتصاد العراقي معدل نمو وصل إلى (6.6%) في العام نفسه حسب المصادر المتوفرة. وتعد معدلات البطالة الحالية في العراق عالية جداً بمقارنتها بدول العالم. فعلى سبيل المثال، كان معدّل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية (2%) في عام 2006، ارتفع إلى (10%) أثناء الركود الاقتصادي في عام 2009.

مشكلة المديونية العراقية:

الجدول (1) الناتج الإجمالي والديون للأعوام (2014 و2017 و2022 مقدرة)

الفقرات	2014	2017	2022 مقدرة
الناتج المحلي الإجمالي/ (مليار دولار)	234.7	192.7	256.2
أسعار النفط العراقي - (دولار لكل برميل)	96.5	45.3	47.1
صادرات النفط - (مليون برميل يومياً)	2.6	3.8	4.1
نسبة الديون الكلية من الناتج المحلي الإجمالي	%32.0	%63.8	%52.1
الديون الكلية - (مليار دولار)	75.2	122.9	133.1
نسبة الديون الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي	%34.8	%38.3	%27.9
الديون الخارجية (مليار دولار)	58.1	73.7	71.4
نسبة الديون الداخلية من الناتج المحلي الإجمالي	%7.2	%25.5	%24.2
الديون الداخلية (مليار دولار)	17.1	49.2	62.0

المصدر: استندت البيانات إلى التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 251/17 على الموقع الكرتوني الآتي:
http://www.ashx.cr17251/2017/CR/Publications/Files/media/~/org.imf.

إن المسألة المهمة التي ينبغي فهمها حول الديون هي ليست حجمها فقط، بل كيفية تكوينها، وتركيبها، وسعر الفائدة الذي تحمله، وقدرة البلد على خدمة هذه الديون دون وضع قيود على الاقتصاد ككل وإن أحد الأدوات الأساسية المستخدمة هي نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومن الأدوات الأساسية الأخرى من التحليل هي مدفوعات الديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

إن المقاييس التي يمكن أن تنذر بوجود مخاطرة على الاقتصاد هي نسبة (60%) كديون إلى الناتج المحلي الإجمالي كأمان ولكن نسبة (70%) تهدد بالخطر على الاقتصاد. ومن الملاحظ من خلال المعلومات في الجدول (1) إن النسبة أصبحت أكثر من (63%) وهي في تصاعد مستمر.

إن حالة الاقتصاد الكلي للعراق، سواء المرئية أو الكامنة، مازالت تظهر استدامة في قوة البلاد المالية والاقتصادية، تؤازرها تدفقات نقدية أجنبية ملائمة للسداد والقدرة على إدامة خدمة الديون وتحملها، ما جعلت إجمالي الديون الحالية للعراق (الداخلية والخارجية) كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتعدى (49.7%) وبواقع (115) مليار دولار وعلى وفق ما هو مؤشر في جداول المديونية في العام 2019 وستنخفض تلك النسبة إلى (48.6%) في العام 2020 على الرغم من ارتفاع تلك الديون قليلاً (بالقيمة المطلقة) وحسب التوقعات بسبب ظروف تمويل الموازنة العامة الاتحادية 2020 والعجز المتوقع فيها، إذ سيساعد ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي (من 235 مليار دولار في عام 2019 إلى 254 مليار دولار في عام 2020) في توفير وزن مؤثر سيقف وراء انخفاض النسبة المعيارية للديون العراقية في العام 2020. وعليه ستسير معدلات المديونية نحو الانخفاض باتجاه أو صوب الحدود الآمنة لطاقة تحمل الدين أو الاقل خطراً (مظهر، 2020).

المشاكل الأخرى التي تواجه الاقتصاد العراقي:

وفيما يأتي عرض للمشاكل التي تواجه قطاعات الاقتصاد العراقي حسب الترتيب المبين أدناه:

1. قطاع الزراعة والثروة الحيوانية:

تراوحت مساحة الأراضي الزراعية المستغلة (الأراضي ذات المحصول) ما بين (12.5%) من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في السبعينات و(3.7%) في مطلع التسعينات بين (5.0%

من مساحة العراق في السبعينات و1.5% في مطلع التسعينات)، وتعكس هذه الأرقام مدى اهتمام الحكومة بهذا القطاع. وساهم القطاع الزراعي بحوالي (5%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي GDP في فترات ازدهاره، وأدى اضمحلاله في فترات الحروب إلى تكليف الدولة مبالغ طائلة لاستيراد المواد الغذائية وسد النقص. تدمير (90%) من الغابات خلال الحرب مع ايران وبالأخص غابات النخيل، واستعادة هذه الغابات يستغرق أكثر من (100) سنة. في عام 2003 نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بـ(8.4%). انخفضت هذه المساهمة بنسبة (4.9%) عام 2010 (وزارة التخطيط، 2010: 4).

2. قطاع الصناعة الاستخراجية:

يعتمد الاقتصاد العراقي اعتماداً شبه كلي على إيرادات النفط لتغطية نفقات ميزانية الدولة وميزانية التنمية. فمشاركة القطاعات الأخرى في إجمالي الدخل الوطني قليلة جداً إذا ما قورنت بالإيرادات النفطية. مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة لتذبذب أسعار النفط ولمستوى الطلب العالمي على سلعة النفط. ففي حال انخفاض أسعار النفط ونقص الطلب عليه يصبح الاقتصاد العراقي ضحية لهذه العوامل الخارجية، ولا تستطيع الحكومة العراقية تعويمه بالاعتماد على قطاعات الاقتصاد الأخرى لضعف هذه القطاعات فضلاً عن أنّ الاقتصاد أحادي المصدر يمكن أن تؤثر عليه دول أخرى فتحدّ من معدلات نموّه.

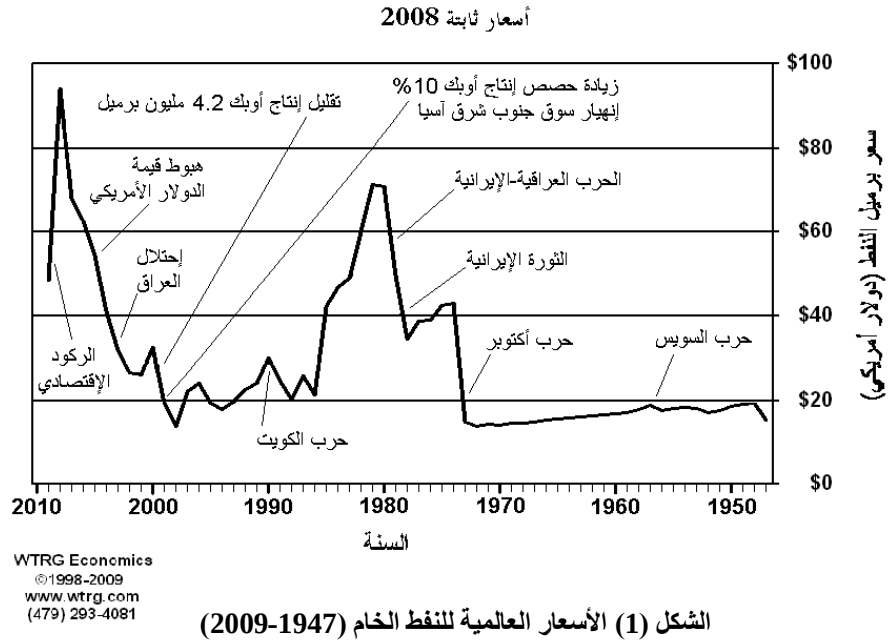

الشكل (1) الأسعار العالمية للنفط الخام (1947-2009)

يبين المنحنى، تذبذب أسعار النفط بين عامي 1947 و2009 وأهم الأحداث العالمية في تلك الفترة. الأسعار المبينة في المنحنى هي متوسط سعر برميل النفط خلال عام، معدّلة حسب نسب التضخم حتى عام 2008. ولاحظنا بعد هذه الفترة استمرار التذبذبات في أسعار النفط عالمياً مما أثر بشكل مباشر على ميزانية البلد التي تعتمد كلياً على ايرادات النفط الخام المباعة الى السوق الخارجي.

ثالثاً: قطاع الصناعة التحويلية: (محمد، 2019)

لم يطل دمار الحروب قطاع النفط فقط، بل تعداه إلى المنشآت الصناعية أيضاً. فقد أدت عمليات القصف أثناء الحرب العراقية - الإيرانية إلى توقف مصانع البتروكيماويات ومصانع الحديد والصلب في الجنوب. وقصفت المنشآت الصناعية مراراً، بما فيها مجمعات التصنيع العسكري، في جميع أرجاء العراق خلال حرب الكويت وحرب الاحتلال. بلغ معدل النمو المركب للقيمة المضافة للصناعة التحويليَّة بالأسعار الجارية نحو (5.6%)، فيما بلغ معدل النمو المركب بالأسعار الثابتة نحو (4.5%) (زينة، 2019).

وكانت الصناعات العسكرية حملاً ثقيلاً على الاقتصاد العراقي بسبب النفقات التي يطلبها هذا المجال الصناعي، ولم يستغل هذا المجال من قبل الحكومة ليكون ذي طابع استثماري يدر على الدولة بالأموال كما هو الحال في الدول الصناعية. ودمّرت هذه الصناعة في عمليات التفتيش على الأسلحة التي قامت بها الأمم المتحدة بعد حرب الكويت. وأحد أكبر المشاكل التي تواجه الصناعة التحويلية في العراق في الوقت الراهن هي قلة الطاقة الكهربائية المنتجة.

رابعاً: قطاع الخدمات:

لم يلق قطاع الخدمات في العراق الاهتمام اللازم ليزدهر الى مستوى يماثل ما وصل إليه في الدول المتقدمة، فإيرادات العراق من هذا القطاع كانت ولم تزل قليلة بشكل لافت للنظر. كما أنّ القطاع الخاص لم يعط الفرصة ليشارك في بناء قطاع الخدمات. تنحصر الخدمات التي يقدمها هذا القطاع ضمن حدود العراق، فالمؤسسات العراقية لا تصدّر خدماتها إلى دول أخرى. وهذا خلاف ما تقوم به الدول المتقدمة التي تصدر خدماتها خارج حدودها مقابل أموال طائلة يتم إدخالها في النظام المالي للدولة المتقدمة. كمثال على تصدير الخدمات الذي تقوم به الدول المتقدمة هو بناء مؤسسات البنية التحتية في الدول النامية مثل بناء المطارات والموانئ ومحطات توليد الكهرباء ومحطات تصفية المياه ومحطات تكرير النفط والمصانع بمختلف أنواعها والطرق السريعة والجسور والسدود، فضلاً عن تقديم الخدمات القانونية فيما يتعلق بالقانون الدولي، والخدمات الطبية وغيرها.

مفهوم رأس المال البشري:

يقصد بالموارد البشرية المتواجدة بالمنظمة الموزعة عبر مختلف المصالح والمناصب وهي تعمل من أجل تحقيق أهداف محددة على المدى القصير، المتوسط، البعيدة كما تعرف الموارد البشرية بكونها جميع الأفراد الذين يعيشون في بلد ما وهذا ما يعبر عنه إحصائياً بعدد سكان الدولة المدنيين منهم تظلمهم الدولة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، إذ تجد في حكم ذلك أولئك الذين يعملون لقاء أجر.

يعد العراق من الدول متوسطة الكثافة السكانية إذا ما قورن ببقية دول العالم، إذ بلغت الكثافة السكانية في العراق (71.2) نسمة/كم^2، واحتل العراق المركز الـ(129) من بين (238) دولة من دول العالم من حيث الكثافة السكانية حسب إحصاءات عام 2005. لذا تكمن الموارد الحقيقية للعراق وطاقاته الكامنة في قواه البشرية التي حققت مستوى جيد من التعليم والتدريب في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين إذ بلغ عدد السكان في العراق (31.2) مليون شخص حسب تقديرات عام 2009، كما قدّرت القوى العاملة بـ(7.4) مليون شخص حسب تقديرات عام 2004 (سندس، شذى، 2018، بحث خاص برأس المال البشري).

أهمية تخطيط الموارد البشرية:

تكمن أهمية التخطيط في فعاليته أي في تحقيق الأهداف نظر للوسائل المتوفرة، إذ أنه لا يعد هدف في حد ذاته وإنما هو وسيلة للوصول إلى الهدف الموضوع من طرف المؤسسة، لأن الاختبار الأمثل للموارد البشرية لا يأتي صدفة ما لم يكن التخطيط سليماً ودقيقاً، ومن ثم ضمان الوصول إلى الإنتاجية والاستمرار الفعالية في القوة العاملة. وتهتم تخطيط الموارد البشرية بمجالات واسعة عديدة منها:

1. **التنبؤ باتجاهات الطلب والعرض في القوى العاملة:** إن المنظمة التي لا تسبق الأحداث، بل تفاجأت بها هي بالتأكيد لا تستطيع التنبؤ باتجاهات الطلب والعرض على القوى العاملة. ويتم هذا التنبؤ بتجديد الأبعاد الآتية:

أ. الطلب على القوى العاملة: لا يخرج التخطيط للقوى العاملة في جوهره عن تحديد الطلب المستقبلي لقوى العمل ومقارنة ذلك بمستوى المعروض منها خلال الفترة نفسها وعمل استراتيجيات للتوفيق بين تلك المستويات المقدرة للطلب والعرض.

ب. عرض القوى العاملة: يقصد بعرض القوى العاملة عدد السكان النشطين اقتصادياً أو من هم في سن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه، وحتى تكون الصورة واضحة في هذا المجال، لابد من توافر إحصائيات سكانية منتظمة تقدم معلومات كافية في فئات الأعمار.

ت. خدمة الأهداف العامة: يخدم تخطيط الموارد البشرية أهداف متعددة خاصة بالفرد والمنظمة والمجتمع على صعيد الفرد ومن خلال التخطيط الدقيق يتم تحقيق مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب سواء تعلق الأمر بالوظيفة أو المنظمة، وعلى صعيد المنظمة تتحقق التوازن الداخلي بعدم وجود عجز أو فائض في الموارد البشرية، أما على صعيد المجتمع فإن تحقيق الاستخدام الكامل والصحيح للموارد البشرية في المنظمات يساهم في تحقيق الاستخدام الأفضل للموارد البشرية (نوري، 2011: 27-28).

2. **تقليل التكاليف:** أي تقيل تكاليف نشاطات الموارد البشرية الأخرى من توظيف وتدريب ومتابعة وصيانة للموارد البشرية.
3. **تحسين توزيع واستخدام الموارد البشرية:** يساعد التخطيط في حسن توزيع واستخدام المنظمة لمواردها البشرية، وهذه الأهمية تؤكدها مجموعة من الحقائق التي أصبحت ضرورة ملاحظتها في غاية الأهمية، إذ يوجد زيادة في عدد المنظمات وكبر حجمها وتنوع نشاطاتها.

مفهوم النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي: هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي مع الزمن، أو هو عبارة عن معدل الزيادة في الدخل القومي في بلد ما خلال فترة زمنية معينة.

إذن يمكننا أن نقول إن النمو الاقتصادي يمثل الزيادة المستمرة لكمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع. وهو يعني أيضاً تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وأن تكون هذه الزيادة حقيقية ومستمرة (مجلة جامعة جيهان، 2019: 95).

الآن ممكن دراسة أحد النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي المرتبطة بالرأسمال البشري وبنظرية النمو الداخلي Endogenous الذي أكد عليه كل من بول رومر 1986وروبرت لوكس 1988.

واستناداً إلى هذا فإن نظرية النمو الداخلي توضح بأن التكنولوجيا التي تساهم في النمو الاقتصادي تتشكل داخل النوذج وليس خارجه. والنموذج هو (Y=AK)، إذ أن A يمثل المستوى التكنولوجي وK هو رأس المال الذي يشمل (المادي والبشري) (مجلة جامعة جيهان، 2019: 97).

يحدد هذا النموذج مشكلة انخفاض النمو الاقتصادي على المدى الطويل، بسبب تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة إنتاجية رأس المال، إذ تميزت دالة الإنتاج فيه بغياب العوائد المتناقصة لرأس المال بسبب شكل النموذج. وقد افترض Roomer في هذا النموذج بأن الإنتاجيتين الحدية والمتوسطة لرأس المال ثابتة وتساوي A. ونتيجة لهذا الافتراض توصل النموذج إلى أن محرك النمو لم يعد عاملاً خارجياً. ووفق هذا فإن رأس المال البشري (التعليم والصحة والتدريب والتقدم التكنولوجي) يأخذ شكل معرفة علمية ويؤدي إلى خلق أفكار جديدة وبالتالي فإن الاستثمار فيه يزيد من رأس المال المادي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي.

مدى ارتباط مؤشر رأس المال البشري بأهداف التنمية المستدامة:

ترتبط مكوّنات هذا المؤشر (البقاء على قيد الحياة والتعليم والصحة) ارتباطاً مباشراً بثلاثة على الأقل من الأهداف العالمية التي حددتها بلدان العالم لتحقيقها بحلول عام 2030 وهي:

1. **البقاء على قيد الحياة حتى سن 5 أعوام:** من خلال إدراج معدل الوفيات دون سن الخامسة، يرتبط هذا المؤشر بالهدف الفرعي من أهداف التنمية المستدامة، وهو خفض وفيات المواليد على الأقل إلى (12) حالة وفاة لكل (1000) مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى (25) حالة وفاة لكل (1000) مولود حي.
2. **سنوات الدراسة المعدَّلة بحسب مقدار التعلُّم:** يطبق المؤشر هذا المقياس المبتكر للتعلّم، الذي يساند تحقيق الهدف الفرعي من أهداف التنمية المستدامة، وهو ضمان تحقيق عدة أمور منها إتمام تعليم ابتدائي وثانوي منصف وجيد. ومن خلال تتبع التغييرات في السنوات المتوقعة من التعليم المعدَّل حسب الجودة، ستستطيع البلدان رصد منجزاتها نحو تحقيق هذا الهدف الخاص بالتعليم.
3. **الصحة:** يشمل هذا المؤشر معدل بقاء البالغين على قيد الحياة، ومعدل انتشار الإصابة بالتقزيم بين الأطفال. ويمثل المعدل الأول احتمال بقاء الشخص البالغ من العمر (15) عاماً على قيد الحياة حتى بلوغ سن الستين. ولتحسين هذا المؤشر، سيتعيَّن على البلدان العمل على تقليص أسباب الوفاة المبكرة، وهو ما سيساعد في تحقيق الهدف الفرعي من أهداف التنمية المستدامة. وانتشار التقزيم فيما بين الأطفال دون سن الخامسة هو أحد المؤشرات الرئيسية لقياس مدى تحقق الهدف الفرعي من أهداف التنمية المستدامة والذي يرمي إلى إنهاء جميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030.

ويهدف هذا المؤشر إلى لفت الانتباه إلى مجموعة واسعة من الإجراءات في قطاعات عديدة يمكنها بناء رأس المال البشري وتسريع وتيرة التقدُّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (صبحي، 2016).

والسؤال هنا: كيف يمكن لأي بلد أن يشارك في مشروع رأس المال البشري؟

يمكن لجميع البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي أن تشارك في مشروع رأس المال البشري في إطار جهد عالمي متسارع الوتيرة لتحقيق التحوُّل المطلوب في نواتج رأس المال البشري. ويكمِّل هذا الجهد التعاون القائم منذ فترة طويلة مع البلدان في القطاعات التي تسهم في

تحقيق التنمية البشرية. وفي تموز 2019، بلغ عدد البلدان المشاركة في مشروع رأس المال البشري (63) بلداً، أعرب كل منها عن التزامه بتحسين نواتج رأس المال البشري، ويتوقع أن يقوم بإعداد خطة عمل متكاملة.

يساعد مشروع رأس المال البشري حالياً في توفير المجال السياسي لقادة الدول لتحديد أولويات الاستثمارات التي من شأنها إحداث تغييرات جوهرية في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. ويتمثل الهدف في إحراز تقدُّم سريع نحو عالم يتمتع فيه جميع الأطفال بتغذية جيدة وعلى استعداد لتلقي العلم، ويمكنهم الحصول على تعلُّم حقيقي داخل الفصول، ودخول سوق العمل كبالغين يتمتعون بالصحة والمهارة والقدرة على الإنتاج.

يرتكز المشروع على ثلاث دعائم:

1. يحدد مؤشر رأس المال البشري: كمياً مقدار إسهام الصحة والتعليم في مستوى الإنتاجية المتوقع أن يحققه الجيل القادم من الأيدي العاملة. وتستعين البلدان بهذا المؤشر لتقييم مقدار الدخل الذي تخسره بسبب الفجوات في رأس المال البشري، والسرعة التي يمكنها بها تحويل هذه الخسائر إلى مكاسب إذا ما تحركت على الفور. وسيتم تحديث بيانات المؤشر في العام القادم للاستفادة من النتائج الجديدة لبرنامج التقييم الدولي للطلاب، لتشمل مزيدا من البلدان، ولتحسين بعض المكونات الأساسية. وستقيم النسخ المستقبلية من المؤشر الآثار التوزيعية ودون الوطنية لهذه البيانات، وستنظر في إضافة مقاييس أخرى. وستساند مجموعة البنك الدولي الجهود التي تبذلها البلدان للمشاركة في التقييمات الدولية (مثلاً برنامج التقييم الدولي للطلاب) أو الانتقال من التقييمات الوطنية إلى التقييمات الدولية.
2. لإكمال هذا المؤشر ومساعدة البلدان على اتخاذ إجراءات فاعلة، يجري حالياً بذل جهود قوية على صعيد القياس والبحث. وداخل البلدان، يسلط قياس نواتج التعليم والصحة على نحو يتسم بالمصداقية الضوء على التدابير التي ثبت نجاحها وأين ينبغي توجيه الموارد. ويؤدي القياس أيضاً إلى زيادة وعي واضعي السياسات بأهمية الاستثمار في رأس المال البشري، مما يخلق زخماً وقوة دافعة نحو العمل والتحرك من جانب الحكومات.
3. تساعد مشاركة البلدان التي تستند إلى نهج "الحكومة بأكملها" البلدان على مواجهة أسوأ المعوقات التي تحول دون تنمية رأسمالها البشري. ويشجع هذا النهج القيادة رفيعة المستوى عبر الوقت، إذ يربط بين البرامج القطاعية، ويقوي قاعدة الشواهد والدلائل. ويؤكد عملنا مع البلدان على تحقيق الكفاءة والجودة، وإصلاحات السياسات، وتعبئة الموارد المحلية كي لا يؤدي ذلك إلى زيادة مستويات الإنفاق فحسب، ولكن أيضاً إلى تحسينه.

الفصل الثالث: مفهوم الدفعة القوية Big Push في النهوض الاقتصادي:

المنشئ لهذه النظرية هو (بول روزنشتاين - رودان Paul N Rodan-Rosenstein في عام 1943).

يعارض العديد من الاقتصاديين فكرة التنمية الاقتصادية في سلسلة من الدفعات المتقطعة، ويوصي هؤلاء الاقتصاديون بضرورة القيام بدفعة قوية، أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي للمجتمع المتخلف. وينبغي ألا ينخفض هذا الحجم من الاستثمار القومي عن حد معين، وذلك لأن التنمية بدفعات صغيرة لا تكفي للتغلب على عوامل التخلف والركود، إذ يشبه الاقتصاديون الاقتصاد القومي بالطائرة التي تحتاج إلى دفعة قوية (426)

كي تبدأ سيرها وتتخلص من الجاذبية الأرضية، وبالقياس لابد من حد أدنى من الجهد الإنمائي يجب بذله قبل أن يتسنى التغلب على المقاومة الذاتية لعوامل التخلف.

وإن هذه النظرية تصدق مع الواقع وتؤيدها التجارب المعاصرة، وأقربها تجارب دول الخليج العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، التي حظيت بمثل هذه الدفعة القوية خلال السبعينات، والتي حققت للاقتصاد القومي عملية الانتقال السريع من مرحلة التهيؤ إلى مرحلة الانطلاق. والدول التي أتيحت لها هذه الفرصة استطاعت تقصير فترات التحول، كما أن تلك الدفعة تساعد على قطع كثير من الدوائر الخبيثة. كما يرى نركسه، إذ أن الاستثمار في عدد من الصناعات والأنشطة المختلفة يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخول والعرض والطلب والادخار والاستثمار. هذا ويفرق رودان بين ثلاثة أنواع من عدم التجزئة والتي تنجم عنها وفورات خارجية الأول عدم قابلية الإنتاج للتجزئة، الثاني عدم التجزئة في الطلب، الأخير عدم التجزئة في عرض المدخرات.

ولكي يطبق نموذج التنمية الذي يقدمه رودان لابد من الأخذ بالاعتبارات الآتية:

1. أن تتوافر كميات كبيرة من رؤوس الأموال التي يقترض أغلبها من الخارج، لأن الاقتصاد الوطني لا يستطيع ان يقوم بعمليات التمويل منفرداً.
2. أن يتضمن هذا النموذج أيضاً إنشاء الصناعات الخفيفة والاستهلاكية التي تشغل أعداداً كبيرة من العمال.
3. الابتعاد ما أمكن عن الصناعات ذات النفقات الباهظة و مستلزماتها العديدة على أساس مبدأ تقسيم العمل الدولي الذي يكفل تموين البلاد النامية بما تحتاجه من الصناعة الثقيلة الموجودة في الدول الرأسمالية الصناعية المتطورة.

كما ويفرق (روبنشتاين رودان) بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية:

الأول: عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة.

الثاني: عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة.

الثالث: عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة.

وهي تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن لشرح الأسلوب ، دعونا نفكر في صناعتين A وB. إذا توسعت الصناعة A للتغلب على عدم القابلية للتجزئة الفنية، فسوف تستمد اقتصادات داخلية معينة. وقد يؤدي ذلك إلى خفض سعر منتج الصناعة A. الآن إذا كانت الصناعة B تستخدم مخرجات A كمدخلات، فإن فوائد الاقتصاديات الداخلية لـA تنتقل بعد ذلك إلى الصناعة B في صورة مالية خارج الاقتصاديات. وبالتالي، فإن "أرباح الصناعة B الناتجة عن انخفاض أسعار المنتج تعد دعوة للاستثمار والتوسع في الصناعة B، وستكون إحدى نتائجه زيادة في الطلب من الصناعة B على المنتج A. وهذا بدوره سيؤدي إلى أرباح ويدعو إلى مزيد من الاستثمار والتوسع في الصناعة A.

الآن، فإن الخلاف الأساسي لنظرية "الدفعة الكبيرة كما يحلو أن يسميها البعض" هو أن مثل هذه الطريقة ذات المنفعة المتبادلة لتوسعات الإنتاج ليس من المرجح أن تحدث ما لم يتم التغلب على العقبات الأولية، إذ هناك "عدم ملاءمة" أو "عدم قابلية للتجزئة" من أنواع مختلفة التي إذا لم تتم إزالتها من خلال "دفعة كبيرة" لن تسمح بظهور ونقل "الاقتصاديات الخارجية" التي تكمن في الجزء الخلفي من عملية التنمية الذاتية التوليد. لذلك يميز البروفيسور رودان ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والعوامل الخارجية بهدف تحديد المناطق التي تحتاج إلى تطبيق دفعة كبيرة وهي:

أولاً: عدم القابلية للتجزئة في وظيفة الإنتاج، أي تكتل رأس المال، وخاصة في إنشاء رأس المال الاجتماعي.
ثانياً: عدم تجزئة الطلب، أي تكامل الطلب.
ثالثاً: عدم قابلية الادخار للتجزئة، على سبيل المثال، في توفير المدخرات.

إذن دعونا ندرس كل منها على حدة لإظهار أهميتها في توفير حافز يولد نفسه لعملية التنمية: (نسرين، 2013: 37)

(1) عدم القابلية للتجزئة في وظيفة الإنتاج:

وهنا من الممكن توليد اقتصاديات خارجية ضخمة من خلال التغلب على "عدم تجزئة المدخلات Input والعمليات Proccer والمخرجات Output". سيؤدي ظهور هذه العوامل الخارجية إلى تحقيق مجموعة واسعة من العائدات المتزايدة. لتأكيد إدعائه، يستشهد رودان بقضية الولايات المتحدة، إذ أن الانخفاض في نسبة الإنتاج إلى رأس المال في الولايات المتحدة من (1/4) إلى (1/3) على مدار الثمانين عاماً الماضية كان يرجع أساساً إلى زيادة العوائد التي تحققت بفضل انخفاض نسبة عدم قابلية الإنتاج للتجزئة. أن أهم تأثير للقفز على عدم القابلية للتجزئة هو "الفرص الاستثمارية التي تم إنشاؤها في الصناعات الأخرى" (كبداني، 2014: 79).

بناء هذه البنية التحتية يعتمد على الاستثمارات الرأسمالية "المتعامدة"، إذ أن نسبة رأس المال إلى الإنتاج في النفقات الاجتماعية أعلى بكثير من غيرها من الصناعا. وهذا يعني حداً أدنى من الاستثمار التي يسميها (رودان) بالدفعة القوية والتي قدرها بنحو (13.2%) من الدخل القومي خلال السنوات الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجياً. علاوة على ذلك، فإن هذه الخدمات لا تنتج إلا بشكل غير مباشر وتتضمن فترات حمل طويلة. علاوة على ذلك، فإن "الحد الأدنى للحجم العملي" كبير بما يكفي. على هذا النحو فمن الصعب للغاية تجنب السعة الزائدة في هذه، على الأقل في الفترات الأولية. قبل كل شيء، هناك "الحد الأدنى من مزيج الصناعة من المرافق العامة" التي ينبغي أن تكون مطلوبة لتحويل ما لا يقل (عن 30 إلى 40 في المائة) من إجمالي استثماراتها في إنشاء رأس المال الاجتماعي. ومن الممكن التمييز بين أربعة أنواع من عدم قابلية إنشاء رأس مال اجتماعي:

أ. **عدم تجزئة الوقت:** ينبغي أن يسبق إنشاء رأس المال الاجتماعي الإضافي الصناعات الأخرى المنتجة مباشرة بحيث لا رجعة فيها أو غير قابلة للتجزئة في الوقت المناسب.
ب. **عدم تجزئة المتانة:** البنى التحتية عموما تستمر طويلاً. رأسمال النفقات العامة مع انخفاض المتانة هو إما غير ممكن من الناحية الفنية أو رديئة للغاية في الكفاءة.
ت. **عدم تجزئة فترات الحمل الطويلة:** تنطوي الاستثمارات في رأس المال الاجتماعي العام، من جميع النواحي، على فترة طويلة من الوقت لتؤتي ثمارها بالمقارنة مع الاستثمارات في القنوات الأخرى المنتجة مباشرة.
ث. **عدم قابلية مزيج الصناعة غير القابلة للاختزال للمرافق العامة:** رأس المال الاجتماعي ينبغي أن ينمو بشكل جماعي. يوجد الحد الأدنى الذي لا يمكن تقليله من مزيج الصناعة من المرافق العامة المختلفة التي يجب إنشاؤها جميعًا بضربة واحدة.

(2) عدم تجزئة الطلب:

والمقصود تكامل الطلب الناشئ عن تنوع الاحتياجات البشرية، تتطلب حقيقة إنشاء متزامن للصناعات المترابطة في البلدان النامية لبدء وتسريع عملية التنمية. كذلك إن عدم تجزئة الطلب يولد

الاعتماد المتبادل في قرارات الاستثمار. على هذا النحو، إذا تم تنفيذ كل مشروع استثماري بشكل مستقل، فمن المحتمل أن يفشل في معظم الحالات. وذلك لأن المشاريع الاستثمارية الفردية لها "مخاطر عالية بشكل عام بسبب عدم اليقين فيما إذا كانت منتجاتها ستجد سوقاً"، ويمكن توضيح هذه النقطة بالمثال الآتي ويطبق على اقتصاد مغلق.

ابتداءاً، دعنا نفترض أن (100) عامل عاطل عن العمل في بلد متخلف وعُملوا في مصنع للأحذية. من شأن أجور العمال الجدد توفير دخل إضافي لهم. الآن، إذا كانوا ينفقون جميع قوتهم الشرائية التي تم تلقيها حديثاً على الأحذية، فسيتم ضمان سوق مناسبة لصناعة الأحذية. نتيجة لذلك، ستنجح الصناعة وتعيش.

ولكن الحقيقة هي أن البشر الذين لديهم تنوع في الاحتياجات لا يمكنهم ببساطة البقاء على قيد الحياة عن طريق بيع الأحذية وأي شيء آخر. على هذا النحو، إذ لن ينفقوا جميع أرباحهم على شراء الأحذية. وبالتالي، سيظل سوق صناعة الأحذية محدوداً كما كان من قبل. لذلك، قد ينتهي مشروع استثمار مصنع الأحذية إلى الفشل.

الآن لنفترض أنه بدلاً من (100) عامل فقط يشاركون في مصنع الأحذية، يتم توظيف (10000) عامل في (100) مصنع مختلف ينتجون مجموعة متنوعة من السلع الاستهلاكية. توفر هذه المصانع الجديدة فرص عمل أكبر وبالتالي قوة شرائية لعمالها. هناك زيادة في الحجم الكلي للقوة الشرائية والحجم الكلي للسوق.

التحليل لما حدث: هو أنه نظراً لتكامل الطلب، يتم تقليل مخاطر محدودية السوق بشكل كبير. والنتيجة هي زيادة الحوافز للاستثمار. "وهكذا شريطة زيادة إجمالي حجم العمالة والقوة الشرائية بخطوة لا تقل عن الحد الأدنى، فإن كل مصنع سيكون لديه سوق كافية للوصول إلى الطاقة الإنتاجية الكاملة ونقطة التكلفة الدنيا لكل وحدة".

لذلك، نجد أن عدم تجزئة الطلب يتطلب الإنتاج المتزامن لـ"حزمة" من عدد كبير من السلع المنتجة التي يمكن للعمال المستخدمين حديثاً إنفاق دخلهم عليها. وهذا وحده يضمن السوق الكافي لمنتج كل منتج.

يتمثل جوهر التحليل بأكمله في أن هناك حاجة إلى حد أدنى كبير من الاستثمار في الصناعات المترابطة أي (مثلاً إنشاء صناعة السيارات بحاجة إلى إنشاء صناعة الإطارات وكذلك إنشاء صناعة الأدوات الاحتياطية... وهكذا) للتغلب على عدم قابلية التجزئة للتجزئة ومن ثم اتخاذ القرارات. هذا، وفقاً لنظرية (الدفعة الكبيرة)، هو الطريقة الموثوقة الوحيدة للتغلب على صغر حجم السوق والحوافز المنخفضة للاستثمار في الاقتصادات النامية.

(3) عدم تجزئة المدخرات:

لا يمكن القيام بحزمة عالية من الاستثمار دون توفير مدخرات كافية. لكن ليس من الممكن الحصول على مثل هذا الحجم الكبير من المدخرات في البلدان المتخلفة بسبب السعر المنخفض للغاية ومرونة الدخل المرتفعة لتزويد المدخرات. وبالتالي، يشكل عدم قابلية التجزئة الثالثة. "إن الخروج من الدائرة المفرغة" هو زيادة الدخل أولاً وتوفير آليات تضمن أن يكون معدل الادخار الهامشي في كل مرحلة ثانية أعلى بكثير من متوسط معدل "الإقراض مع وضع الدخل المتزايد". ولكن في النهاية ينبغي توفير الزيادة الكبيرة الأولية في الدخل من خلال زيادة كبيرة مبدئية في الاستثمار.

إن وجود الثغرات الثلاث المذكورة أعلاه يوضح بجلاء أن حل كل هذه يكمن في حد أدنى كبير من الاستثمار. وبالتالي، فإن (الدفعة الكبيرة) من خلال خطوة دنيا لا تتجزأ في شكل كمية دنيا

عالية من الاستثمار يمكن أن يجعل وحده من الممكن التغلب على العقبات الاقتصادية أمام التنمية في البلدان المتخلفة. بمجرد أن تبدأ عملية التطوير من خلال تطبيق ذلك، فإن يمكن اتباع ثلاث مجموعات من علاقات النمو المتوازنة في وقت واحد، وهي:

أ. التوازن بين رأس المال الاجتماعي والأنشطة الإنتاجية المباشرة (في كل من قطاع السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية).

ب. التوازن المتعامد (الرأسي) بين السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية (بما في ذلك السلع الوسيطة).

ت. ينبغي أن يكون هناك توازن أفقي بين مختلف صناعات السلع الاستهلاكية بسبب الطبيعة التكميلية لتزايد الطلب على السلع الاستهلاكية.

وأخيراً فإن مواجهة ظاهرة الانفجار السكاني السائدة في البلدان المتخلفة، تعظم الجهد الإنمائي الذي يتعين عليها أن تبذله أي تجعل التنمية أمراً حتمياً وضرورياً.

فإذا اريد للتنمية فيها أن تحقق ارتفاعاً يعتمد به في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فزيادة السكان في بلد معين بمعدل (5.2%) تتطلب أن يقابلها معدل استثمار سنوي صافي قدره (10%) من دخله القومي لمجرد الاحتفاظ بالمستوى الراهن للدخل الفردي وذلك إما زيادة الدخل القومي بهذا البلد بمعدل (5%) سنوياً، كما استهدف عقد الأمم المتحدة الأول للتنمية الاقتصادية يخصص نصفه لمواجهة نمو السكان والنصف الآخر للنهوض بمستوى الدخل الفردي فيتطلب استثماراً سنوياً صافياً قدره (20%) من الدخل القومي بذات المعامل الحدي لرأس المال البالغ (4). ومن هنا كان ارتفاع معدل نمو السكان مبرراً قوياً يخصص للدفعة القوية شرطاً ضرورياً كي ننطلق بالاقتصاديات المتخلفة إلى مرحلة النمو الذاتي.

تقييم استراتيجية نظرية الدفع الكبيرة Big Push: (نفس المصدر السابق، ص19)

إن هذه النظرية تعاني من عدد من الثغرات، هي:

1. التداعيات الرئيسية لنظرية "الدفعة القوية" هي تدخل الدولة والتخطيط المركزي، وبسبب عيوب السوق فشل نظام السعر الحر في التسجيل وبالتالي التواصل بشكل صحيح مع الأحداث الاقتصادية، أقل بكثير من مسارها في المستقبل. ولكن السؤال ذو الصلة هنا - هل الظروف السائدة في البلدان النامية تبرر استنتاج عكس ذلك؟ والحقيقة الفعلية لهذه المسألة هي أن الهيكل المؤسسي والإداري الحالي للآلية الحكومية في البلدان النامية الفقيرة ضعيف للغاية بحيث لا يستطيع التعامل مع إملاءات نظرية "الدفعة الكبيرة". وبالتالي، فمن المشكوك فيه ما إذا كانت العلامة التجارية لنظام الاتصالات الذي ترعاه الحكومة حول الأحداث المستقبلية سيكون على الإطلاق أكثر فعالية من آلية السعر المجاني.
2. إن المجال الأساسي الذي تقوم عليه نظرية "الدفعة القوية" هو ظهور مجموعة واسعة من الاقتصاديات الخارجية، إذ أن التجارة الدولية يمكن أن توفر اقتصادات خارجية أكثر بكثير من الاستثمارات المحلية. ومع ذلك، فإن البلدان النامية، كونها دولاً منتجة أساساً، تشغل جزءاً كبيراً من إجمالي استثماراتها لصادراتها وبدائل الاستيراد الحدية، وهو المجال الذي توجد فيه اقتصادات خارجية مهملة للغاية.
3. تركز نظرية "الدفعة القوية" بشكل أساسي على القطاع الصناعي (أي السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية ورأس المال الاجتماعي العام)، يعد قطاع التصنيع بطبيعته وسيلة أفضل للنمو الاقتصادي. لكن في البلدان النامية، يتألف القطاع الأكثر هيمنة من الإنتاج الزراعي والأولي.

لتحقيق نمو متوازن للاقتصاد، تتطلب الزراعة أيضاً "دفعة كبيرة" مقابلة، أي إهمال للقطاع الزراعي في هذه البلدان من شأنه أن يعرض للخطر "دفعة كبيرة" الجهد.

4. إن الجزء الرئيسي من الاستثمارات "المتعاقدة" المتضمنة في نهج "كل شيء أو لا شيء" يستلزمه "عدم قابلية التقسيم الفني" المتضمن في إنشاء رأس مال اجتماعي عام. لا يقتصر الأمر على حجم الاستثمار "الضار" بشكل كبير ولكن أيضاً نسبة رأس المال إلى الناتج مرتفعة في توفير الخدمات الاجتماعية العامة مقارنةً بالاتجاهات الأخرى. وبالتالي، نظراً لندرة رأس المال المتأصلة في البلدان النامية، فإن الأمر يتطلب في الواقع أن تقوم من هذه البلدان بالضغط على مواردها الضئيلة في توفير مجموعة كاملة من الهياكل الأساسية.

إن نظرية "الدفعة الكبيرة" بطبيعتها تتطلب استثمارات "متكتلة" في النفقات الاجتماعية المختلفة في وقت واحد وإلى الأبد. مع فترات الحمل الطويلة جداً المرتبطة عادة بهذه الاستثمارات، لابد من وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد بسبب نقص السلع الاستهلاكية. في جو تضخمي، لابد أن تكون عملية بناء النفقات العامة الاجتماعية عملية طويلة. في ضوء ذلك، سيكون من الأفضل نشر نشاط بناء البنية التحتية على مدار فترة زمنية من خلال مراحل البُعد الزمني للمشاريع وتغييرها. وهذا يتطلب اختيار حجم اقتصادي مناسب للاستثمارات العامة الاجتماعية.

وهذا يعني إن تطبيق نظرية المتوازن تتطلب قدراً كبيراً من الموارد سواء التمويلية أو غير التمويلية، وكما يؤكد ذلك (سنجر) من خلال القول إن أي دولة تمتلك هذا القدر الهائل من الموارد والإمكانيات والمهارات والخبرات الكافية لتنفيذ مثل هذا البرنامج الاستثماري لما كانت من الدول المتخلفة، ومن ثم فإن هذه النظرية لا تلائم ظروف وواقع معظم الدول النامية. وإن معظمها قابلة للتطبيق في الدول المتقدمة وعدد محدود من الدول النامية الغنية نتيجة لتوافر الموارد الطبيعية فيها مثل الدول النفطية، ولذا يكون من الخطأ تطبيق نظرية ملائمة لاقتصاد متقدم على اقتصاد متخلف يختلف عنه في سماته وخصائصه وظروفه.

فيما يأتي السمات الرئيسية لنظرية Big Push:

1. **الاستثمار الضخم:** تتصور نظرية (الدفعة الكبيرة) استثماراً هائلاً في بداية عملية النمو في غيابها، قد لا تكون عملية النمو مكتفية ذاتياً.
2. **الاستثمار في القطاعات المختلفة:** تتصور النظرية الحاجة إلى الاستثمار عبر قنوات مختلفة للنمو بحيث تحافظ كل قناة على نمو الأخرى من خلال توفير قاعدة الطلب اللازمة. وبالتالي، فإنه يؤدي إلى النمو المتوازن للنظام.
3. **التصنيع المخطط:** تشدد النظرية على الحاجة إلى التصنيع المخطط له في البلدان المتقدمة، إذ الزراعة هي القطاع المهيمن الذي يتخلف ويعاني من الفقر. من المتوقع أن تؤدي عملية التصنيع الكبيرة إلى وضع النظام على أساس سليم، مما يؤدي إلى تجنب أوجه عدم اليقين في الإنتاج الزراعي.

كيف تعمل نظرية الدفعة القوية؟

من خلال الشكل التالي:

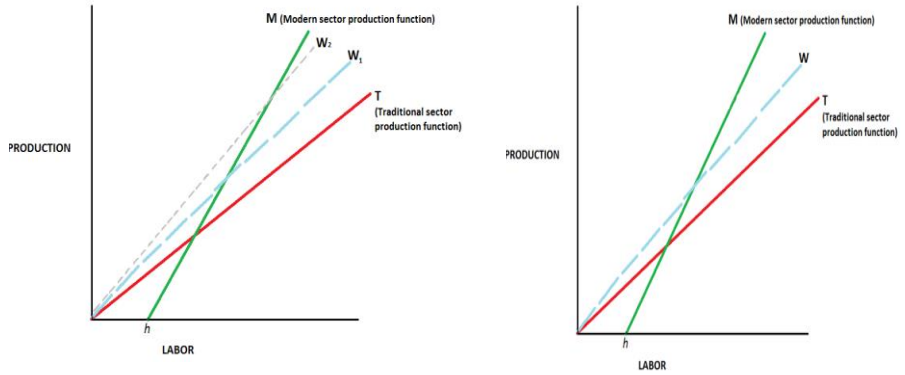

الشكل (2)
عمل نظرية الدفعة القوية

في الشكل (2)، يمثل المحور السيني الأفقي العمالة (Labor) المستخدمة ويمثل المحور الصادي العمودي مستوى الإنتاج (Production). يتم إعطاء الإنتاج في القطاع التقليدي من خلال المنحنى T والإنتاج في القطاع الحديث من خلال M. المنحنى M له تقاطع إيجابي على المحور السيني، مما يعني أنه حتى مع الإنتاج الصفري، يوجد حد أدنى للمستوى العمال الذين ما زالوا يعملون في تنفيذ الأنشطة الإدارية. بافتراضنا أن العاملين في الاقتصاد، سيكون للقطاع الحديث مستوى إنتاجي أعلى من القطاع التقليدي. تعد وظيفة الإنتاج في القطاع الحديث أكثر ثراءً من وظيفة القطاع التقليدي بسبب ارتفاع إنتاجية العمال في السابق. ميل كلتا الدالتين للإنتاج هو العمل الهامشي المطلوب لإنتاج وحدة إنتاج إضافية. هذا المستوى من أقل للقطاع الحديث منه للقطاع التقليدي (أحمد، 2001: 15).

نفترض أن القطاع التقليدي يدفع للعمال وحدة واحدة من الإنتاج يتم إنفاقها لاحقاً بالتساوي في جميع القطاعات. يدفع القطاع الحديث أجوراً أعلى للعمال. إذا تم توظيف جميع العمال في القطاع التقليدي، فسيكون الطلب الناتج عن إنتاج كل قطاع ($D_1 = 1/n$) تدخل الحكومة بطريقة يتم بها الاستثمار في تلك الصناعات التي لها روابط أمامية وخلفية أعلى. لدينا حالتان محتملتان:

الأجور منخفضة: عندما تكون الأجور المنخفضة سائدة في الاقتصاد، على سبيل المثال W_1 وهي شركة تواجه الطلب D_1 سوف تحتاج إلى توظيف i من العال، إذا أرادت التحديث سيكلف الشركة، الآن الأجور منخفضة وبالتالي:

$W1\ i < D1$. هذا يعني أن التكاليف التي قدمتها (W_1 i) أقل من الأرباح (المقدمة بواسطة D_1) لذلك تحقق الشركة ربحاً وستختار التحديث (حتى لو لم تفعل الشركات الأخرى).

الأجور مرتفعة: عندما تسود الأجور المرتفعة في الاقتصاد، على سبيل المثال W_2، وهي شركة تواجه الطلب D_1 سوف تتكبد خسائر إذا لم تختر أي شركة أخرى التحديث. هذا بسبب $W_2\ i > D_1$ هذا يعني أن التكاليف (التي قدمتها W_2 i) أغلى من (الأرباح المقدمة بواسطة D_1). مع ذلك، إذا تم تحديث جميع الشركات الأخرى، فستواجه الشركة طلباً أعلى، الناشئة عن مستويات

الدخل المرتفعة للعاملين في هذه الشركات الحديثة. وبالتالي ستختار الشركة التحديث أيضاً بحيث تحقق (أارباحا $W_2\ i < D_2$).

لذا اهتمت (نظرية الدفعة القوية) بالمسار الموصل إلى نقطة التوازن، وليس بالنقطة نفسها. وطالما إن هناك نقصاً في الطلب في الاقتصادات النامية فإن من شأن الاستثمارات العديدة والآنية أن تخلق طلباً ويصبح إنتاج مختلف المشروعات مجدياً. وبالتالي يتقلص أو يتلاشى الفرق ما بين المنتجات الحدية الخاصة والعامة.

الفصل الثالث: الخلاصة والاستنتاجات:

من خلال ما تقدم عرضه في البحث نستطيع أن نخلص ونستنتج ما يأتي:

أولاً: الخلاصة:

1. بدأ الاقتصاد العراقي بالاضمحلال ببدء الحرب العراقية - الإيرانية في عام 1980. وتعرّض لمشاكل وانتكاسات مختلفة تمكن من اجتياز بعضها، في حين ما زال يعاني من بعضها الآخر. بعض هذه المشاكل سبّبه دمار الحروب و الحصار الاقتصادي، وبعضها الآخر نتج عن السياسات الاقتصادية الخاطئة التي انتهجتها الحكومة العراقية، تلك السياسات اتسمت بعدم فهم وتوطيد علاقة الاقتصاد العراقي باقتصاد الدول المجاورة ودول العالم.
2. إن واقع الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يعتمد بنسبة كبيرة تعادل (95%) من واردات النفط المصدر إلى الخارج والذي يشكل نسبة عالية جداً من الناتج المحلي الإجمالي تفوق (70%)، وبهذا تعتمد ميزانية البلد على هذا المورد وطبيعة أسعار النفط المتذبذبة.
3. نتيجة للعامل الأول فقد أثرت أسعار النفط والاعتماد الكلي على النفط في تنمية اقتصاد البلد الامر الذي ساهم في الركود الاتصاد الذي يعيشه البلد وعدم نهوض البنى التحتية منذ عام 2003 ولغاية الوقت الحاضر.
4. إن المقاييس التي يمكن أن تنذر بوجود مخاطرة على الاقتصاد هي نسبة (60%) كديون إلى الناتج المحلي الإجمالي كأمان ولكن نسبة (70%) تهدد بالخطر على الاقتصاد. ومن الملاحظ من خلال المعلومات في الجدول (1) إن النسبة أصبحت أكثر من (63%) وهي في تصاعد مستمر.
5. يمكن لجميع البلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي أن تشارك في مشروع رأس المال البشري في إطار جهد عالمي متسارع الوتيرة لتحقيق التحوُّل المطلوب في نواتج رأس المال البشري. ويكمِّل هذا الجهد التعاون القائم منذ فترة طويلة مع البلدان في القطاعات التي تسهم في تحقيق التنمية البشرية. وفي تموز 2019، بلغ عدد البلدان المشاركة في مشروع رأس المال البشري (63) بلداً، أعرب كل منها عن التزامه بتحسين نواتج رأس المال البشري، ويتوقع أن يقوم بإعداد خطة عمل متكاملة.
6. تميز نظرية الدفعة القوية بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية. الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة. والثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة. والثالث عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة. وهي تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.
7. إن برنامج الانهيار الاستثماري الذي تتخيله نظرية "الدفعة القوية" لا يمكن بطبيعته أن يتم بشكل عشوائي فقط. ينبغي أن تأخذ في الاعتبار مختلف الأرصدة - أفقية ورأسية. عندها فقط يمكن تحقيق النمو الذاتي التراكمي والمتناسق للاقتصاد.

ثانياً: التوصيات:

1. إن الاقتصاد العراقي ابتداءاً بحاجة إلى تنوع موارده وعدم الاعتماد على مورد واحد (النفط الخام) وبطبيعة الحال بحاجة إلى تظافر جهودقوية تنموية واستدعاء الاستثمارات الأجنبية بالأساس.
2. تطوير القطاع الخاص، ودمج الإنفاق العام غير النفطي في أهداف التنويع، وتعزيز "روابط الاقتصاد الأوسع مع قطاع الطاقة" قد يقود عجلة الاقتصاد إلى النمو.
3. تفعيل دور (الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر) الذي سيقود عملية انتقالية اقتصادية واجتماعية تؤمن الحماية الاجتماعية، كما تطلق إمكانات النمو الاقتصادي وتعزز مؤسسات الحكومة التي تتمتع بالسيادة والشفافية.
4. العراق لم يستغل الثروة النفطية طوال الخمسين عاماً الماضية لتوليد تمويل مستدام بغية دفع مسيرة التنمية، ومن هنا تبرز ضرورة تحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية الوطنية وايجاد محفزات متنوعة لنمو الاقتصاد من خلال الارتكاز على تعظيم القيمة المضافة للنفط وزيادة عوائده مدخل للتنويع الاقتصادي.
5. اتباع سياسة يغلب عليها طابع التمويل المصرفي بدلاً من اعتماد تمويل التنمية على الميزانية العامة للدولة، الأمر الذي أدى إلى تحويل واسع النطاق للوفورات المالية إلى يد الأفراد والمؤسسات، إذ قيام البنوك بهذه المهمة من شأنه تنويع مصادر الدخل وبالتالي يؤدي إلى تشجيع الادخارات ومن ثمة تنمية الاستثمارات الداخلية.
6. النهوض بالقطاع الزراعي في العراق ليصبح ركيزةً أساسية من ركائز اقتصاد أكثر تنوعاً يقوده القطاع الخاص. وتمتلك قطاعات الإنتاج الزراعي، والصناعات الغذائية، وما يتصل بها من خدمات، ومنها الخدمات اللوجستية، والتمويل، والصناعات التحويلية، والتكنولوجيا إمكانيات كبيرة للتوسع وخلق الوظائف. ولا يخضع قطاع المنتجات الزراعية الغذائية لنفس المستوى من الرقابة الحكومية الذي تواجهه قطاعات أخرى، ولذلك فإنه في وضعٍ يُؤهِّله لاستحداث أساليب جديدة للعمل وتبنّي أحدث التقنيات لتعظيم قدراته التنافسية.

المصادر:

1. رحيمة، عبدالأمير، القطاع الزراعي واقعة، مشاكله، أفق تنميته، بحث منشور على الانترنت: www.iraqicp.com.
2. http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=10&depid=5&lcid=69025 الصناعة الاستخراجية في العراق نسخة محفوظة 13-12-2019 على موقع واي باك مشين.
3. تقييم كفاءة أداء قطاع الصناعة التحويلية العام في العراق للمدة (2000-2009) Journal of Economics and Administrative Sciences 20(75):27 February 2014 (بحث: محمد حسين محمود، سعد هاشم قاسم).
4. رأس المال البشري ودوره في تعزيز مؤشرات اقتصاد المعرفة وتلبية احتياجات سوق العمل في العراق 2018، (سندس جاسم شعييث، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية، شذى سالم دلي قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية).
5. موقع DailyFX، مدير الموقع محمد صبحي، إدارة رأس المال البشري، 2016.
6. الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية (دراسة حالة الجزائر) (2013) اطروحة دكتوراه، نسرين برجي، مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
7. أحمد الكواز، المعهد العربي للتخطيط (Meier and Stiglitz,2001)، تطور مفهوم التنمية.
8. كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، 2014، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير.
9. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠١٠.

10.زينة أكرم عبداللطيف، الإصلاح من خلال الصناعة في العراق، 2019، الصباح.
11.مظهر محمد صالح، إطلالة على تاريخ ديون العراق السيادية، اقتصاد - مقالات اقتصادية 2020/10/7.
12.المجلة العلمية لجامعة جيهان - السليمانية، المجلد (3)، العدد (1)، حزيران 2019.